



قضية الصحفي والتحرير

د. محمد محمد الطناحي

الحمد لله وحده لا شريك له ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله ،
وعلى آله وصحبه أجمعين .^(١)
وبعد :

فإن قضية التصحيف والتحريف من أخطر قضايا تحقيق النصوص ؛ لأنها
تتصل بسلامة النص ، وتأديته على الوجه الذي تركه عليه مؤلفه ، وهي الغاية التي
ليس وراءها غاية ، من تحقيق النصوص وإداعتها .

وقد يُتسامح في بعض جوانب التحقيق الأخرى مع أهميتها ، كتوثيق النقول
وتخريج الشواهد ، وصنع الفهارس الفنية ، ولكن أن يُترك اللفظ مصحّفاً أو مُزّالاً عن
جِهته ، فهذا ممّا لا يُتسامح فيه ، ولا يُعفى عنه .

ويعظم الخطب حين يُبني على اللفظ المصحّف رأي في العقيدة أو الأدب أو
اللغة . حكى الحافظ السيوطي ، قال : « قيل : إنّ النصارى كفروا بلفظة أخطأوا في
إعجامها وشكلها ، قال الله في الإنجيل لعيسى عليه السلام : «أنت يَيسَى وَلَدُتُكَ من
البَتُول» ، فصَحَّفُوهَا وقالوا : «أنت يَيسَى وَلَدُتُكَ من البَتُول» مخفّفاً^(٢) ، تعالى الله عن
ذلك علواً كبيراً .

وأظنّ أننا لن ننسى ذلك التصحيف القديم ، المعروف بتصحيف النقطة ، ذلك
ماروي عن الخليفة سليمان بن عبد الملك - وكان غيوراً على الحرّم ، فقليل له : إنّ
المخشّين قد أفسدوا النساء بالمدينة ، فكتب إلى قاضي المدينة ووالها أبي بكر بن
حزم : «أنّ أحص من قبلك من المخشّين» . فصحّف كاتبه : «أنّ احص» بالخاء
المعجمة مكان الحاء المهملة ، فدعاهم فخصاهم . قال ابن جعدبة ، راوي الخبر :
فقلت لكتاب ابن حزم : زعموا أنه كتب إليه : أن أحصهم ، فقال : يا ابن أخي ،
عليها - والله - نقطة ، إن شئت أريتكمها . قال : وقال الأصمعي : عليها نقطة مثل
سُهيل .^(٣)

كما أننا لن ننسى ذلك التصحيف المنكر ، في كلمة «الصُّليان»^(٤) التي تحوّلت
إلى «الصُّلبان» وبنى عليها ذلك التالف الخبيث تاريخاً مزيفاً ، ألصقه بأبي العلاء
المعري ، ولم يحظ من ذلك بطائل ، فقد قيّض الله له من سامه سوء العذاب^(٥) .

* القيت في يوم الاثنين ٣ / ٢ / ١٤٠٤ هـ

(١) تدريب الراوي ٦٨/٢

(٢) تصحيقات المحدثين ٧٢/١

(٣) الصليان ، بكسرتين ، مشددة اللام : ثبت معروف .

(٤) المصحّف هو الدكتور لويس عوض ، والذي سامه سوء العذاب هو شيخنا العلامة محمود محمد
شاکر ، في كتابه الفذ : أباطيل وأسفار .

وقد عرّف العلماء التصحيف والتحريف بتعريفات شتى ، أعدّلها وأقربها ما قيل من أن التصحيف : هو تغيير في نَقَط الحروف أو حركاتها ، مع بقاء صورة الخط ، كالذي تراه في كلمات مثل : نَمَتْ وَنَمَتْ ، وَلَعَلَّهُ ، وَلِعَلِّه ، والعدل ، والعيب والعتب ، وعباس ، وعياش ، وحمزة وجمرة ، والثوري ، والتوزي .

والتحريف : هو العدول بالشيء عن جهته ، قال تعالى : (من الذين هادوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ)^(١) وقال : (وقد كان فريقٌ منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون)^(٢) .

والتحريف قد يكون بالزيادة في الكلام ، أو النقص منه ، وقد يكون بتبديل بعض كلماته ، وقد يكون بحمله على غير المراد منه ، فهو بكل هذه التعريفات أعم من التصحيف . وبعض القدماء لا يفرق بين التصحيف والتحريف ، يجعلهما مترادفين^(٣) .

والمأخذ اللغوي لمصطلح التصحيف يرجع إلى الأخذ عن الصُّحُف ، دون التلقّي من أفواه المشايخ . يقول أبو أحمد العسكري : « فأما معنى قولهم : « الصُّحُفِيّ والتصحيف » فقد قال الخليل : إن الصُّحُفِيّ الذي يروي الخطأ عن قراءة الصحف بأشبه الحروف ، وقال غيره : أصل هذا أن قوماً كانوا قد أخذوا العلم عن الصحف ، من غير أن يلقوا فيه العلماء ، فكان يقع فيما يروونه التغيير ، فيقال عنده : قد صَحَّفُوا ، أي ردّدوه عن الصحف ، وهم مصحّفون ، والمصدر التصحيف »^(٤) .

وقد شدّد العلماء في ضرورة التلقّي والمشافهة ، وعدم التعويل على الصُّحُف :

رَوَى عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ مُوسَى الدِمَشْقِيِّ الْأَشَدَّقِ - وَكَانَ صَدُوقاً فَقِيهاً - قَالَ : « كَانَ يُقَالُ : لَا تَأْخُذُوا الْقُرْآنَ مِنَ الْمُصَحَّفِيِّينَ ، وَلَا الْعِلْمَ مِنَ الصُّحَفِيِّينَ »^(٥) .

(١) سورة النساء ٤٦

(٢) سورة البقرة ٧٥

(٣) راجع الباعث الخبيث في اختصار علوم الحديث ص ١٧٢ ، ومقدمة تحقيق تصحيقات المحدثين ص ٣٩ ، وتحقيق النصوص ونشرها ص ٦٠

(٤) شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف ص ١٣

(٥) تصحيقات المحدثين ٦/١

وروى عن عمران بن الحصين، رضي الله عنه، أنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «الحياة لا تأتي إلا بخير»، قال: فقال بشير بن كعب العدوي: إن في «الحكمة» أن منه ضعفاً. فقال عمران: أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتحدثني عن الضُّحَف^(١). وقوله: «مكتوبٌ في الحكمة» يعني الإنجيل.

وكان الحافظ أبو الحجاج المزي، إذا تغرب عليه أحد برواية شيء مما يذكره بعض الشُّراح، على خلاف المَشهور عنده يقول: «هذا من التصحيف الذي لم يقف صاحبه إلا على مجرد الضُّحَف، والأخذ منها^(٢)». وقال قائلهم:

من يأخذ العلم عن شيخٍ مشافهةً يكن عن الزَّيف والتصحيف في حَرَمٍ
ومن يكن آخذاً للعلم عن ضُّحَفٍ فعلمه عند أهل العلم كالعدم

وقد مدحوا من يحترس من التصحيف، ويتصوَّن منه، كالذي قاله أبو نواس، في مدح خلف الأحمر:

لا يهْمُ الحاءُ في القراءة بالحاء ولا يأخذُ إسناده من الضُّحَفِ
وقال فيه أيضاً، يرثيه:

أؤذي جماعَ العلم مذ أؤذي خَلَفَ راويةً لا يجتني من الضُّحَفِ^(٣)
وهجا شاعراً أبا حاتم السَّجِسْتاني، بضدَّ هذا، فقال:

إذا أسند القومُ أخبارَهم فإسناده الضُّحَفُ والهاجِسُ^(٤)

وقد تنبَّه العلماء من قديم، إلى خطورة التصحيف، فيقول الزمخشري: «التصحيف قُفْلٌ ضَلَّ مِفْتَاحُهُ»^(٥)، واصطنعوا وسائلَ شَتَّى لَصون الكلام منه، ويأتي في مقدِّمة هذه الوسائلُ ضرورةُ التقييد والضبط والإعجام. يقول الإمام الأوزاعي: نورُ الكتاب إعجابه^(٦)

ولهم في الضبط طريقتان: الأولى ضبطُ القلم، كأن يُكْتَبَ على المفتوح

(١) تصحيفات المحدثين ٨/١

(٢) الباعث الحثيث ص ١٧٤

(٣) تصحيفات المحدثين ٢٠/١، وانظر ديوان أبي نواس ص ٥٧٦، ٥٧٧

(٤) المرجع السابق ص ٢١، وانظر أيضاً: محاضرات الأدياء ٦٣/١، ففيه كثيرٌ من غرائب التصحيف ومنكره وطريقه.

(٥) ربيع الأبرار ٦٣٤/١، (باب الجهل والنقص والخطأ والتصحيف والتحريف واللحن)

(٦) انظر شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف ص ١٤ - ١٦، وتدريب الراوي ٦٨/٢

فتحة، وعلى المرفوع ضمة، وتحت المجرور كسرة، فإذا كان في الحرف ضبطان رَسْمُوهُمَا، وكتبوا بحرفٍ صغير كلمة «معاً» وأمعن بعضهم في الدقة، فرسم تحت الحاء المهملة حاءً صغيرة، وتحت الدال المهملة نقطة، وتحت السين المهملة ثلاث نقاط، وفوق الحرف المخفَّف كلمة «خَف» إلى آخر هذه المصطلحات التي يعرفها من أدام النظر في المخطوطات القديمة^(١).

والطريقة الثانية: ضبط العبارة، وهو أن يصف الكاتب حروف الكلمة التي هي مظنة التصحيف، بما ينفي عنها الاشتباه بأخواتها التي تتفق معها في الرسم، فيقول مثلاً، في «العتب»: بالعين المهملة والتاء الفوقية والباء الموحدة، وبذلك لا تتصحَّف بكلمة «الغيث». وهذه الطريقة أدقُّ ضبطاً، وأقوم سيلاً، إذ كان الضبط بالقلم عُرْضَةً للمحو أو التغير. ويتصل بضبط العبارة: ضبط المِثَال، كأن يقال: فَرَاة كَسَحَابَة، وَمَنُوف كَصَبُور. وأكثر ما يأتي هذا في معاجم اللغة.

ومما يحكى عن طرائقهم في الضبط بالعبارة أنَّ في الرواة التابعين الثقات رجلين، أحدهما «أبو الحوراء - بحاء مهملة وراء - واسمه ربيعة بن شيان السَّعْدِيّ، وثانيهما: أبو الجوزاء، بالجيم والزاي، واسمه أوس بن عبد الله الرُّبَيْعِيّ»، قال الحافظ السيوطي: «ذكر أبو علي الغساني أن عبد الله بن إدريس قال: لما حدثني شعبة بحديث أبي الحوراء، عن الحسن بن علي رضي الله عنهما، كتب تحته: «حُورُ عَيْن» لثلاً أغلَطَ فأقرأه: أبو الجوزاء، بالجيم والزاي^(٢)»، وهذا من أطرف وسائل أمن التصحيف.

ومما يتصل بهذه الوسائل: أنهم كانوا يلجئون إلى مخالفة المعروف في اللغة؛ ليتوقَّعوا وقوع غيرهم في التصحيف والخطأ. قال أبو نصر الجوهري: «السَّعْتَر: نبت، وبعضهم يكتبه بالصاد، في كتب الطب؛ لثلاً يلتبس بالشَّعِير^(٣)».

ومن ذلك أيضاً أنهم كانوا يشرحون الكلمة الواضحة الظاهرة؛ لالخفاء معناها، ولكن لأنها مظنة تصحيف. جاء في النهاية في غريب الحديث والأثر: «في

(١) انظر مقدمة تحقيق تصحيقات المحدثين وحاشيته ص ٣٦

(٢) المرجع السابق ص ٢٢

(٣) الصحاح ص ٦٨٥، وتحقيق النصوص ونشرها ص ٦٥

حديث عمر رضي الله عنه: أن امرأة نَشَرَتْ على زوجها فحبسها في بيت الزُّبُلِ» قال ابن الأثير: هو بالكسر: السَّرْجِين، وبالفتح: مصدر زبِلْتُ الأرض: إذا أصلحتها بالزُّبُلِ» قال: وإنما ذكرت هذه اللفظة مع ظهورها؛ لثلاً تُصَحَّفُ بغيرها، فإنها بمكانٍ من الاشتباه^(١).

وواضح - إن شاء الله - أن العناية بالضبط والإعجام، وضرورة الرواية والإسناد والتلقي عن العلماء، وعدم التعويل على الأخذ من الصحف، كل ذلك مصروف إلى علماء الحديث، فهم الذين أصْلَحُوا هذا العلم الشريف، وشادوا بنيانه وبينوا رسومه، وإن علماء الأدب واللغة، وسائر فنون التراث مدينون لعلماء الحديث بأصول ذلك المنهج المحكم في القبول والرد والتصحيح والتضعيف.

وأيضاً فإن علماء الحديث حين تصدَّوْا لظاهرة التصحيف في المتون والأسانيد، قد أخذوا العلماء أخذاً، إلى أن يتنبَّهوا لهذه الظاهرة فيما انتهى إليهم من كلام العرب، وأن يدوّنوا ما وقع إليهم من مظاهر التصحيف، في أثناء تصانيفهم، وأن يفرّدوا لذلك تصانيف، ومن أقدم من أَلَفَ في التصحيف حمزة بن الحسن الأصفهاني، المتوفي سنة ستين وثلاثمائة، وكان مؤرخاً أديباً، أَلَفَ كتاباً في ذلك سمّاه: التنبيه على حدوث التصحيف. ومن الطريف أن هذا العنوان جاء مصحّفاً في فهرست ابن النديم، هكذا: التنبيه على حروف المصحف^(٢).

وجاء بعده أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، المتوفي سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة، وألف في ذلك كتابين: أولهما: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، أثنى عليه ابن خلكان، بقوله: «جمع فيه فأوعب»^(٣). والكتاب الثاني: تصحيقات المحدثين.

ومما يصح أن يجعل بين كتب التصحيف والتحريف، كتاب «التنبيهات على أغاليط الرواة» لعلي بن حمزة البصري، المتوفي سنة خمس وسبعين وثلاثمائة، وإن كان لم يسم كتابه بما يدل على ذلك^(٤).

(١) النهاية ٢/٢٩٤

(٢) الفهرست ص ١٥٤، ومقدمة تحقيقه ص ١٥، طبعة طهران ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م، والأعلام ٢/٢٧٧

(٣) وفيات الأعيان ٢/٨٣

(٤) تحقيق النصوص ونشرها ص ٦٤

ونستطيع أن نقول مطمئنين: إن العلماء قد حاصروا ظاهرة التصحيف، في
الأعلام والأنساب والبلدان، حصاراً يوشك أن يكون تاماً، وذلك بما صنفوه من
كتب المشتبه، والمؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق^(١).

وقد أورد المصنفون في التصحيف والتحريف، جملةً من أخبار المصحفين،
وبعض ما وهم فيه العلماء. على أن بعض ما أوردوه ينبغي أن يؤخذ بشيء من
الحذر والتوقف؛ لصدوره عن أئمة أعلام، عاشوا حياتهم في رحاب هذه اللغة
الكريمة، أخذاً وعطاءً، فلم ينصرفوا عنها إلا إليها. ويؤنسي في ذلك حكايات
ثلاث، جمعتها من ثلاثة مصادر، في الحديث واللغة والأدب:

أولها: ما نسب إلى عثمان بن أبي شيبة، أنه قرأ: (جعل السفينة في رجل
أخيه) والصواب: (جعل السَّيَافَةَ في رجل أخيه)^(٢)، وروى أنه قيل له: (في رجل
أخيه) فقال: «تحت الجيم واحدة» يعني نقطة. وروى أيضاً أنه قيل له: إنما هو:
(جعل السَّيَافَةَ)، فقال: «أنا وأخي أبو بكر: لا نقرأ لعاصم». قال الحافظ الذهبي:
«فكانه كان صاحب دعابة، ولعله تاب وأناب»^(٣). وقال الحافظ ابن كثير: «وما
ينقله كثير من الناس، عن عثمان بن أبي شيبة، أنه كان يصحّف قراءة القرآن،
فغريب جداً؛ لأنّ له كتاباً في التفسير، وقد نُقِلَ عنه أشياء لا تصدر عن صبيان
المكاتب»^(٤).

والحكاية الثانية، جاءت في كتاب الخصائص (باب في سقطات العلماء):
«حكى عن الأصمعيّ أنه صحّف قول الحطيئة:
وغررتني وزعمت أنك لابنُ في الصيف تامرُ

(١) ومن أشهر المصنّفات في ذلك: تقييد المهمل وتمييز المشكل، لأبي عليّ الغسانيّ الجبّليّ، والمؤتلف
والمختلف للأمدي، وما اتفق لفظه واختلف مساه، في الأماكن والبلدان المشتبهة في الخط، وعمالة المبتدي
وقضالة المنتهي في النسب، كلاهما لأبي بكر الحازمي، والأنساب لأبي سعد السمعاني، والإكمال لابن
ماكولا، والمشارك وضعاً والمفترق صُفْعاً لياقوت الحموي، والمشتبه في الأسماء والأنساب للذهبي، وتبصير
المنتبه بتحريير المشتبه، لابن حجر العسقلاني، وتحفة ذوي الأرب في مشكل الأسماء والنسب، لابن خطيب
الدهشة. وأفاد من كثير من ذلك العلامة المرتضي الزبيدي، في كتابه العظيم: تاج العروس: وانظر مقدمة
تحقيق ذيل مشتبه النسبة، لابن رافع. للدكتور صلاح الدين المنجد.

(٢) سورة يوسف ٧٠، وانظر القصة في تصحيقات المحدثين ٢٧/١

(٣) ميزان الاعتدال ٣٨/٣

(٤) الباعث الحثيث ص ١٧١

فأنشده :

لأتني بالضيف تأمر
أي تأمر بإنزاله وإكرامه .

يقول أبو الفتح بن جني : وتبعُدُ هذه الحكاية في نفسي ؛ لفضل الأصمعي وعلوه ، غير أنني رأيت أصحابنا على القديم يُسندونها إليه ، ويحملونها عليه^(١) .

والثالثة : مذكوره الجاحظ ، في البيان والتبيين ، قال : « قال محمد بن سلام : قال يونس بن حبيب : ماجئنا عن أحد من روائع الكلام ماجئنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٢) » .

قال شيخنا الجليل عبد السلام هارون ، حفظه الله : « جاء في حاشية قديمة من إحدى نسخه - يعني البيان - تعليقا على ذلك : « هذا مما صحَّفه الجاحظ ، وأخطأ فيه ؛ لأن يونس إنما قال : « عن البتي » وهو عثمان البتي ، فلما لم يذكر « عثمان التيس البتي ، فصحَّفه الجاحظ بالبتي ، ثم جعل مكان « النبي » : الرسول ، وكان البتي من الفصحاء^(٣) » .

وهذا الذي نقله شيخنا من حاشية إحدى نسخ « البيان » حكاه حمزة بن الحسن الأصفهاني ، سماعاً من ابن دُرَيْد ، قال في كتابه : التنبيه على حدوث التصحيف : « سمعت ابن دريد يقول : وجدت للجاحظ في كتاب « البيان » تصحيفاً شنيعاً ، في الموضع الذي يقول فيه : حدثني محمد بن سلام الجمحي ، قال : سمعت يونس يقول : ماجئنا عن أحد من روائع الكلام ، ماجئنا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما هو : « عن البتي » أي عن عثمان البتي ، فأما النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا شك عند الملِّي والذمِّي أنه كان أفصح الخلق^(٤) . وذكر مثل هذا أيضا أبو أحمد العسكري ، لكنه قال في صدر الخبر : « سمعت من يحكي عن ابن دريد - ولم أسمع هذه الحكاية منه^(٥) » .

(١) الخصائص ٢٨٢/٣ ، وقوله : « لابن تامر » أي كثير اللبن والتمر . شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف ص ٩٥

(٢) البيان والتبيين ١٨/٢

(٣) تحقيق النصوص ونشرها ص ٦٣ ، والبيان والتبيين ٣٩٤/٤

(٤) التنبيه على حدوث التصحيف ص ٩١ ، ٩٢

(٥) شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف ص ٩٥

وقد نقل هذه الحكاية صلاح الدين الصفدي، عن حمزة الأصبهاني، ثم قال معقباً: «قلت: وقد قلده - أي حمزة - جماعة من علماء الأدب، كالآبي^(١) وغيره، وهذا فيه بُعد كبير على الجاحظ، وهو ما هُرِّفَ في الأدب وغيره، ولا يجوز أن يقع الجاحظ في مثل ذلك لوجوه: الأول: أنه لا يخفى هذا على من هو دونه. الثاني: لعله قال: «البتّي» بالباء والتاء، وإنما الناسخ هو الذي حرّف ذلك، وصحّفه بالنبي، بالنون والباء، وما رأي ذكر النبي دون أن يقول: صلى الله عليه وسلم، على عادة النساخ. الثالث: أن الجاحظ قال: سمعت يونس يقول، فهو نقله عنه سماعاً من لفظه، والسماع لا يقع فيه التصحيف، ولئن كان الأمر كذلك فينبغي أن يغلط يونس، دون الجاحظ^(٢)». انتهى كلام الصفدي، وفيه أن الجاحظ سمع العبارة من يونس، والذي في الحكاية أن محمد بن سلام هو الذي سمع يونس.

على أن الشكّ يكتنف هذه الحكاية من جوانب كثيرة، فهي لم تنقل إلّا عن ابن دُرَيْد، وفيه مقال، وكلمة أبي منصور الأزهريّ فيه معروفة، وفيها يقول: «فسألت ابراهيم بن محمد بن عرقه، الملقّب بنفطويه عنه، فاستخفّ به، ولم يوثقه في روايته^(٣)».

والجاحظ إنما ذكر هذه العبارة، في سياق الحديث عن فصاحة النبي صلى الله عليه وسلم، وأن كلامه عليه السلام قد جَلَّ عن الصنعة، ونَزَّه عن التكلف، وأنه مما لم يسبقه إليه عربيّ، ولا شاركه فيه أعجمي^(٤).

وأيضاً فإن قول يونس: «ما جاءنا عن أحد من روائع الكلام ما جاءنا عن البتّي» إن كان هذا حقّ روايته - يدلّ على أن عثمان البتّي هذا من أرباب الفصاحة والبيان واللّسن، بل إنّه من مقدّميههم والمشهورين فيهم، ورجل هذه صفته لا بُدَّ أن يشتهر ذكره ويأخذ مكانه في فنّ القول وتمتليء كتب الأدب بآيات فصاحته وأقواله المأثورة، وأنت لا تكاد تظفر بشيء من ذلك عن الرجل في كتب الأدب، وتراجم الأدباء، وقد التمسْت ترجمته، فلم أجد إلّا أنه كان محدثاً وصاحب رأي وفقه^(٥). والذي وصفه بالفصاحة هو الأصمعيّ وحده، وذلك قوله: «كان عثمان البتّي نحويّاً،

(١) هو أبو سعد منصور بن الحسين الرازي الآبي، من العلماء بالأدب والتاريخ، وهو صاحب كتاب «نثر الدرر» توفي سنة ٤٢١ هـ. الأعلام ٢٩٨/٧

(٢) الغيث المسجم في شرح لامية العجم ١٤٦/٢

(٣) تهذيب اللغة ٣١/١

(٤) البيان والتبيين ١٥/٢ - ٣٩

(٥) سير أعلام النبلاء ١٤٨/٦، وانظر المراجع بحاشيته. والأنساب ٨٢/٢

وكان يسمى عثمان العربي، من فصاحته^(١) ولم يأت هذا في ترجمته، وإنما حكاه أبو أحمد العسكري بعد ذكر الحكاية السابقة.

ومهما يكن من أمر، فلعل في هذه الشكوك من ابن جني وابن كثير والصفدي، في تلك الأخبار الثلاثة، مايقودنا إلى افتراض أن بعض صور التصحيف، إنما هي من توليد واختراع بعض الأدباء واللغويين، الذين لديهم القدرة على تشقيق الكلام، وتحليل أجزائه، وإعادة تركيبه والتلاعب به؛ إظهاراً لمهارة، أو استخراجاً لضحك، أو تشبيهاً بمن تُنسب إليه. ويُؤنس لهذا أمران: أحدهما أن بعض صور التصحيف اقترنت بعبارة «تصحيفات أضحكت من قائلها، أو أزرّت بهم». والثاني: أن بعض صور التصحيف اصطُنعت اصطناعاً، وألغز ببعضها إلغازاً، وقد عُرف هذا قديماً، كالذي روى أن إبراهيم بن المهدي المتوفي سنة أربع وعشرين ومائتين - وهو أخو الخليفة هارون الرشيد، كتب إلى إسحاق بن إبراهيم النديم: «أي شيء تصحيف: لا ترتج مثل الأسد؟» فكتب: «لا يرث جميل إلا بثينة»^(٢). وهذه الرواية إن صحت - تمثل نمطاً غريباً في ظاهرة التصحيف، وهو مبني على اعتبار حروف جملة «لا ترتج مثل الأسد» حروف كلمة واحدة موصولة، إذا أفردت حرفاً حرفاً، مع إهمال النقط، آلت إلى حروف جملة «لا يرث جميل إلا بثينة» وللتوضيح: فإن الجيم في آخر «ترتج» إذا وصلت بكلمة «مثل» بعد تجريدها من النقط، أمكن أن تكون «جميل».

وهذا من غير شك، تلاعبٌ بالحروف، إظهاراً للمهارة ليس غير، وهو يشبه اللعب بأجزاء الكلام، من مثل: عادات السادات سادات العادات^(٣)، ودام علا العمد، وهو أيضاً لا يمثل تصحيفاً ممكن الحدوث فيما يقرأ الناس وفيما يكتبون^(٤)

(١) شرح مايقع فيه التصحيف، الموضع السابق. وقد ترجم الففطي لمعاني البي، ترجمة مترجمة من شرح مايقع فيه التصحيف، ولم يزد على ما ذكره العسكري شيئاً. إنباء الرواة ٣٤٤/٢، ٣٤٤.

(٢) الفهيم المسج ١٤٥/٢ - وسياقي هذا التصحيف مرة أخرى

(٣) وهو الذي يسميه علماء الديدع: المعكس

(٤) وأشير هنا إلى أن بعض صور التصحيف تصطنع اصطناعاً أيضاً، لتغيير كلام غير مستقيم، أو مرفوض في موازين الأخلاق والطباع السوية. ومن ذلك ما جاء إليه بعضهم من تغيير: «اتق شر من أحسنت إليه»؛ لتغيير: «أنتي بر من أحسنت إليه»، إذ كانت العبارة الأولى داعية إلى تفيض الإحسان إلى الناس، وتغييرهم منه؛ لأنه مجلبة للشر والأذى، على حين تدعو الثانية إلى الإحسان، وعدم تكديدهم بالشر والإعلان عنه، تمثيلاً مع الحديث الشريف الذي يذكر من السبعة الذين يظلمهم الله تحت ظله: «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شاله ماتفق بيمينه».

وهذا القول: «اتق شر من أحسنت إليه» ليس من الحديث الشريف في شيء كما يظن بعض الناس. قال الحافظ السخاوي عنه: «لا أعرفه، وشبه أن يكون من كلام بعض السلف، وليس على إطلاقه، بل هو معمول على اللام غير الكرام». إلى آخر ما قال. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ص ٢٠

وذكره الميداني في مجمع الأمثال ١٤٥/١ (باب التاء)، وقال: «هذا قريب من قولهم: سَمَنَ كليل يأكلك». ولم يذكر الحديث هوأم حكمة من حكم العرب وأقوالها.

وقد شاع هذا النمط من التصحيف، في كتب المتأخرين، من أمثال صلاح الدين الصفدي، والأبشهي « وابن حجة الحموي، والعاملي. فمن ذلك ما أورده الصفدي: أن سائلاً سأل آخر: ماتصحيف: نصحت فصيحت؟ فقال: تصحيف صعب. وهذه هي الإجابة، فإن حروف هذه هي حروف تلك، مع التجريد من النقط، وأشد من ذلك ما ذكره من أن بعضهم سأل شاباً ذكياً: ماتصحيف بلنسية؟ فأطرق ساعة، ثم قال: أربعة أشهر، فقال له: وأي نسبة بين أربعة أشهر وبين بلنسية؟ فقال: إن لم يكن في اللفظ فهو في المعنى. ثم قام وهو يقول: هو ذاك. فتنبه بعض الحاضرين بعد حين، ونظر فإذا أربعة أشهر ثلث سنة، وهو تصحيف بلنسية^(٣).

والآن آخذ في تجربتي الشخصية مع التصحيف، وهي أمثلة شتى وقفت عليها في أثناء نسخي للمخطوطات، وفيما قمت بتحقيقه، وفيما قرأت من أعمال محققة، أو نشرات تجارية لبعض كتب التراث، وبعضها وقع لي سماعاً من العلماء المشتغلين بتحقيق النصوص. وقد حاولت أن أرُد هذه التصحيفات إلى أسباب أعلل بها حدوث هذه الظاهرة، على أن بعض هذه الأسباب قد تتداخل.

وأول هذه الأسباب وأقواها: تشابه رسم الحروف وتساويها عدداً، مع إهمال النقط، فتتشبهُ العينُ بنطقٍ للكلمة أو الجملة، لاتجد عنه مَضَرَفاً، ثم يحاول الكاتب أو القاريء أن يجد لما كتب أو نطق وجهاً، وبعض الأمثلة من ذلك يبدو فيه وجه الخطأ أو الضعف واضحاً، وبعضها يكون للكلمة المصحفة فيه وجه قريب من الكلمة الأصلية. وكثير من أمثلة التصحيف يرجع إلى هذا السبب، وأكتفي من ذلك بخمسة أمثلة موثقة:

المثال الأول: مارواه الحاكم والسيوطي، أن بعضهم صحَّف حديث: «زُرْغَبًا تَزْدَدُ حُبًّا» فقال: «زُرْغَبًا تَزْدَدُ حِنًّا»، ثم فسره بأن قوماً كانوا لا يؤدُّون زكاة زروعهم فصارت كلها حِنًّا^(١).

والثاني: ذكره الحاكم أيضاً، قال: سمعت أحمد بن يحيى الذهلي يقول: سمعت محمد بن عبَّاس المقرئ، يقول: قصَّدنا شيخنا لنسمع منه، وكان في كتابه: أن رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم قال: «ادَّهِنُوا غَبًّا»، فقال: قال رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم: اذْهَبُوا عَنَّا^(٢).

والثالث أورده أبو أحمد العسكري، قال: «أخبرنا ابنُ دريد، أنبأنا أبو حاتم السجستاني، قال: ذُكِرَ شهرُ بنِ حَوْشَبٍ عند ابنِ عون، فقال: ذاك رجلٌ تركوه، يعني طعنوا فيه، كأنهم ضربوه بالنيازك - وهي الرِّمَاح القصار - قال: فصَحَّف أصحابُ الحديث، وقالوا: ذاك رجلٌ تركوه^(٣)».

والرابع: ذكره أبو أحمد العسكري، أيضاً، بإسناده، قال: أخبرنا ابنُ عمار، حدَّثنا ابنُ أبي سعد، عن زكريا بن مهران، قال: صحَّف بعضهم قوله - يعني عمرَ ابنِ الخطاب رضي الله عنه - : «لَا يُورَثُ حَمِيلٌ إِلَّا بَيْتَةً» فقال: «لا يرث جميلٌ إِلَّا بَيْتَةً». والحميل: ما يُحمَلُ من بلاد الروم وغيرها، من الشَّيْءِ، وهم صِغار، فيدَّعي بعضهم أنساب بعض، فلا يَقْبَلُ ذلك منهم إِلَّا بَيْتَةً^(٤).

والمثال الخامس: أورده ابن الأثير، في النهاية، قال: «في حديث ابن عمر، قال: سُرِقَتْ عَيْنَةٌ^(٥) لي، ومعنا رجلٌ يُتُّهم، فاستعديتُ عليه عمر، وقلت: لقد أردت أن آتي به مصفوداً. فقال: تأتيني به مصفوداً تُعْتَرِسُهُ! أي تقهره من غير حكمٍ أوجب ذلك» والعُتْرَسَةُ: الأخذُ بالجفاء والغَلْظَةُ. قال ابن الأثير: «ويروي: تأتيني به بغير بَيْتَةٍ»، وقيل: إنه تصحيفُ تُعْتَرِسُهُ^(٦).

قلت: وهذا المثال، والمثال الثالث ممَّا تقرب به الكلمة المصحفة من الكلمة الأصلية، في المعنى والسياق.

(١) معرفة علوم الحديث ص ١٤٨، وتدريب الراوي ١٩٤/٢

(٢) معرفة علوم الحديث ص ١٤٧، وتصحيقات المحدثين ٣٦٠/١

(٣) تصحيقات المحدثين ٤٠/١، وانظر تهذيب التهذيب ٣٧٠/٤

(٤) تصحيقات المحدثين ٦٢/١ - ٦٤، وقد سبق هذا التصحيف في قصة أخرى.

(٥) العيبة: ما يُجْعَلُ فيه الثياب

(٦) النهاية ١٧٨/٣، وتصحيقات المحدثين ٤٢/١، وغريب الحديث للخطابي ٥٨/١

ثانياً: اختلاف الخط العربي، بين شرقي ومغربي؛ فإن من المعلوم أن للخط المغربي طريقة في الكتابة، تختلف عن الخط الشرقي، اختلافاً بيناً، كنقطة القاف بنقطة واحدة من فوق، والفاء بنقطة واحدة من تحت، فإذا نسخ تاسع شرقي كتاباً بخط مغربي، وهو يجهل رسومه، كان ذلك مظنة تصحيف، فهو إذا رأي في المكتوب «سقر» أثبتها: سَفَر.

ولذلك يوصي علماء المخطوطات بالحدز والتنبه للمؤلفات الأندلسية أو المغربية المكتوبة بخط شرقي.

ثالثاً: عدم المعرفة بلغات القبائل: ومنه ما جاء في حديث قيلة بنت مخزومة العنبرية التميمية، قالت: ثم انطلقت إلى أخيت لي ناكح في بني شيبان، أبتغي الصحابة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فبينما أنا عندها ليلة تحسب عني نائمة إذ دخل زوجها من السامر. قولها: «تحسب عني نائمة» تريد: تحسب أنني نائمة. على لغة تميم، في إبدالهم العين من الهمزة، وهي العننة، كما هو معروف. قال ابن الأثير: «ورواه بعضهم: تحسب عيني نائمة، والأول أحفظ وأشهر»^(١).

قلت: يترجح عندي أن هذا تصحيف، وليست رواية، فقد جهل الراوي أو الناسخ هذه اللغة فأثبت ما هو مألوف لديه، ويؤنس لهذا: أن صاحبة الحديث تميمية، وأن هذه اللغة قد جاءت في موضع آخر من الحديث نفسه، وذلك قول حريث بن حسان الشيباني، رفيق قيلة في الصحبة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا جرم عني أشهد رسول الله أنني لك أخ وصاحب ماحيت»^(٢)، ولعل بعضاً من روايات الشعر إنما هي تصحيفات، التمس لها الشراح وجهاً من العربية.

رابعاً: قُرب الحروف وبعُدُها في الكلمة الواحدة أو الكلمتين، فتَهْجُمُ العينُ على الكلمتين، فتقرأهما كلمة واحدة، أو تلتقط جزءاً من الكلمة الواحدة فتقرأ كلمة مستقلة.

(١) مثال الطالب ص ٩٦

(٢) المرجع السابق ص ٩١

فمثال قراءة الكلمتين كلمة واحدة، مذكروه أبو أحمد العسكري، قال: «وروى أحمد بن موسى بن إسحاق الأنصاري، قاضي أصبهان، وقد سمعت منه الحديث، ولم أحضر هذا المجلس، وسمعت بعض شيوخ أصبهان يحكونه، أنه قال: حدثني فلان، عن هندان المعتوه، يريد: عن هناد، أن المغيرة^(١)». ومن قراءة الكلمة الواحدة كلمتين، مذكروه ابن الأثير، في النهاية، في أثناء مادة (جدل)، وتفسير كلمة «الجديلة»، قال: «ومنه قول مجاهد، في تفسير قوله تعالى: (قل كل يعمل على شاكلته)^(٢)»، قال: «على جديلته» أي طريقته وناحيته. قال شمر: ما رأيت تصحيفاً أشبه بالصواب، مما قرأ مالك بن سليمان؛ فإنه صحف قوله: «على جديلته» فقال: «على حد يليه»^(٣).

ومن ذلك أيضاً مانسبه صاحب القاموس إلى الفراء، قال: والجِرُّ: أصل الجبل، أو هو تصحيف للفراء، والصواب: الجُرَاصِل، كعَلَابِط: الجبل^(٤). هذا كلام صاحب القاموس، وتعبه شارحه المرتضى الزبيدي، فقال: والعجب من المصنف؛ حيث لم يذكر «الجُرَاصِل» في كتابه هذا، بل ولا تعرض له أحد من أئمة الغريب، فإذا لا تصحيف، كما لا يخفى^(٥).

ومنه ماجاء في بعض الكتب المحققة، نقلاً عن أمالي ابن الشجري. قال ابن الشجري: «روى عن أبي أحمد عبد السلام بن حسين البصري، أنه قال: كتب إلي شيخنا أبو القاسم الحسن بن بشر بن يحيى الأمدي رقعةً نسختها: أريدُ - قَدُمْتُ قبلك - أن تسأل القاضي أبا سعيد - أدام الله عزه - عما أنا ذاكره^(٦)». وهكذا العبارة: «قَدُمْتُ قبلك» وهي من أساليب الدعاء المعروفة، لكن المحقق ضبطها: «قَدِمْتُ، فكسر الميم ثم باعد بينها وبين الدال، فكان التصحيف.

ومن أطرف ما رأيته من ذلك التصحيف الناشيء عن قُرب الحروف ويُعديها: ماجاء في كتاب محقق، قال: «وَأَنْشَدَ شِعْراً بَيَّنَّ سَكْرَهُ» بهذا الضبط الذي

(١) تصحيفات المحدثين ١٧/١

(٢) سورة الإسراء ٨٤

(٣) النهاية ٢٤٨/١

(٤) القاموس المحيط (جر)، وانظر من قبله: الخصائص ٢٨٣/٣

(٥) تاج العروس ٩٥/٣

(٦) أمالي ابن الشجري ٢١٢، ٢١١/١

تسمعون، وقد تأملت ذلك الكلام فلم أجده شيئاً، وإذا صحته: «وأشد شِعْر ابن سُكْرَةَ» بدليل أنه ذكر بعد ذلك البيتين اللذين فيهما الكافات السبعة المشهورة، وهما لابن سُكْرَةَ، الشاعر الخليل المعروف، المتوفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة. وأول بيتيه:

جاء الشتاء وعندي من حوائجه

وواضح أن هذا التصحيف العجيب قد خفي صوابه على المحقق تماماً، فإنه قد أثبت مصحفاً في طبعتين مختلفتين للكتاب، إحداهما في القاهرة، والثانية في بغداد.

خامساً: خداع السَّمْع، وهو التصحيف السَّمْعِي، وأكثر ما يأتي هذا النوع من طريق الإملاء، فقد جرت عادة كثير من المصنفين - وخاصة الأوائل منهم - أن يُملوا كتبهم إملاء علي تلاميذهم، وتتفاوت قدرات هؤلاء التلاميذ، في التنبه لما يُملَى عليهم، قوة وضعفاً، فقد يكتب أحدهم شيئاً على غير وجهه، نتيجة لخداع السمع، حين يخلط المهموس بالمجهور، ونحو ذلك، على أن المملَى نفسه قد يكون في الكلام غير مبين، فلا يفصل حروفه تفصيلاً، ولا يُراعي مخارج الحروف، وإعطاء كل حرف حقه ومُسْتَحَقّه، كالهَمْس والجهر، والتفخيم والترقيق، كما يقول علماء التجويد.

ومن أمثلة التصحيف السَّمْعِي، ما روي أن علي بن الحسن الأحمر، قال يوماً: يقال: حمراء، وببضاء، فقال له الكسائي: ماسمعت هذا! فقال الأحمر: بلى والله، سمعت أعرابياً يُشَد، يقال له مزيد:

كَأَنَّ فِي رِيقَتِهِ لَمَّا ابْتَسَمَ بِلِقَاءِ فِي الْخَيْلِ عَنْ طِفْلِ مُتِمٍّ
يعني السَّحَاب. فقال له الكسائي: ويحك! إنما هو:
بِلِقَاءِ تَنْفِي الْخَيْلِ عَنْ طِفْلِ مُتِمٍّ

تنفي: أي تَطْرُد^(١).

ومنه أيضاً، ماجاء في حديث عن عاصم الأحول، رواه بعضهم، فقال: عن واصل الأحذب، فذكر الدارقطني أنه من تصحيف السَّمْع، لا من تصحيف البصر. قال ابن الصلاح: «كانه ذهب - والله أعلم - إلى أن ذلك مما لا يشبهه، من حيث الكتابة وإنما أخطأ فيه سَمْعٌ من رواه^(٢)».

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ١٧٦، والبَلَق: سواد وبياض. يقال: فرس أبلق، وفرس بِلَقاء.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٤٢ (النوع الخامس والثلاثون)

ومن أخطر أشكال هذا التصحيف السمعي ما يترتب عليه خلاف لغوي. فمن ذلك أن خلافهم في «الضرس» هل هو مذكر أو مؤنث، نشأ عن خطأ في السمع. ذكر أبو بكر بن الأنباري، قال: «والضرس من الأسنان مذكر، وأخبرنا أبو العباس، عن سلمة، عن الفراء، أنه قال: الأنياب والأضراس كلها دُكران، وقال السُّجستاني: ربما أثَّوه على معنى السن، قال: وأنكر الأصمعي تأنيثه، قال: فأنشدناه قول دُكِّنَ الراجز:

فَقُقَّتْ عَيْنٌ وَطَنَتْ ضِرْسُ

فقال: إنما هو: «وطنَ الضرس» فلم يفهمه الذي سمعه، أخطأ سمعه^(١).

سادسا: خفاء معنى الكلمة عند الناسخ أو القاريء، فيعدل بها إلى كلمة مأنوسة، تؤدِّي المعنى، على وجه يتمشى مع السياق.

ومن ذلك ما جاء في حديث استسقاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه، بالعباس ابن عبد المطلب، رضي الله عنه، قال عمر: «اللهم إنا نتقرب إليك بعم نبيك وقفية آبائه، وكبر رجاله». قوله: «قفية آبائه» أي تلوهم وتابعهم الذي يفقوهم. وجاء في بعض الكتب: «ويقية آبائه» وليس بشيء^(٢).

وجاء في (باب فيما يحكم به القياس مما لا يسوغ به النطق) من كتاب الخصائص، قال ابن جني: «فاعرف مما ذكرناه حال الساكنين خشوا؛ فإنه موضع مغفول عنه، وإنما يُسْفَر ويَصْحُ مع الاستقراء له، والفحص عن حديثه^(٣)». وقوله: «يسفر ويصح» جاء في نسخة واحدة من الخصائص، وجاء في ثلاث نسخ أخرى: «يصح ويستقر» وفي نسخة رابعة: «يستقر ويصح» فانظر إلى فطنة الشيخ محمد علي النجار رحمه الله، محقق الكتاب، كيف أثر قراءة نسخة واحدة، على قراءة أربع نسخ؛ لأن «يسفر ويصح» أشبه بكلام ابن جني من «يستقر ويصح». وقد علمني أحد شيوخني في علم المخطوطات: أنني إذا وجدت في نسختين من الكتاب، كلمتين متساويتين في الصحة إحداهما غريبة، والثانية قريبة، فإن علي أن أختار الغريبة؛ لأن الظن بالناسخ أنه يعدل عن الغريب إلى القريب.

(١) المذكر والمؤنث ص ٢١٤، واللسان (ضرس). وانظر مثالا آخر للتصحيف السمعي في النهاية (نجد) ١٨/٥: «أرايتك النجدة» و: «أرايتك كالنجدة»

(٢) غريب الحديث لابن قتيبة ١٨٢/٢، وغريب الحديث للمخطاطي ٢٤٣/٢، ومثال الطالب ص ٤٣٣، وطبقات الشافعية الكبرى ٣٣٠/٢، وانظر التوسل بالعباس رضي الله عنه، في مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية ١٤٠/١، وكتابه: اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم ص ٣٩٨

(٣) الخصائص ٤٩٧/٢. وقوله: «يصح» هو مضارع «وضع» كما لا يخفى.

ومن ذلك ماجاء في الخصائص أيضاً، في (باب في المستحيل، وصحة قياس
الفروع على فساد الأصول)، قال ابن جني: «والمسائل من هذا النجر تمتدُّ
وتنقاد»^(١). والنجر: الأصل، والنجر: شكل الإنسان وهيئته. وجاء في نسخة
أخرى من الخصائص: «على هذا النحو».

سابعاً: الجهل بغريب كلام العرب. وأمثلة التصحيف في هذا الباب لاتقع
تحت حصر. وأجتزىء ببعض الأمثلة:

قرأت في بعض الكتب، في ترجمة أحدهم: «أنه احتضِر سنة كذا» واحتضِر
بالحاء المهملة - في هذا الموضع - خطأ، والصواب: «اختضِر» بالحاء المعجمة،
يقال: اختضِر الشاب: أي مات فتياً، كأنه أخذ طرياً غصاً.

وقرأت في بعض الكتب، بيت فروة بن مُسيك المرادي هكذا:

وما إن ظننا جُبْنَ ولكن منايانا ودولةً آخرينا

و «ظننا» خطأ، والصواب: «طَبْنَا»، والطَّبُّ: الشَّانُ والعادة.

ورأيت في ترجمة الخليل بن أحمد، في بعض الكتب هذا الخبر: «ورد
الخليل بن أحمد، إلى سليمان بن حبيب بن المهلب، إلى الأهواز، وكان صديقاً
له، فأقام عنده مدة، فكتب رقعةً وانصرف، فلم يجده عند ظنه به، فكتب رقعةً،
وكان في الرقعة:

| | |
|------------------------------|---------------------------|
| ورد العُقاة المعطشون فأصدروا | رياً وطاب لهم لديك المشرع |
| ووردت دونك طامياً متدفقاً | فرددت دلوياً شنها يتقعقع |
| وأراك تمطر جانباً عن جانب | وفضاء أرضي من سمائك بلقع |
| الحُسن منزلي توخر حاجتي | أم ليس لي فيه بخير مطمع |

فأنفذ إليه مالا فردّه، وقال: «هيهات، أفلتت فائتة من قوتها». انتهى الخبر.
وقوله: «أفلتت فائتة من قوتها» كلام مصحّف، وصوابه: «أفلتت قاتبة من قوتها»،
وتفسير ذلك: أن القاتبة: البيضة المُفرخة، فاعلة بمعنى مفعولة، من قُبْتُها قوباً:
أي فلقْتُها. والقُوبُ: الفرخ، ومنه المثل: «تخلّصت قاتبة من قوب» أي تخلّصت
البيضة من الفرخ، فلا يعود إليها بعد خروجه منها، ويضرب ذلك مثلاً للرجلين
ينقطع ما بينهما. قال الكميت:

(١) الخصائص ٣/٣٤١

لَهَنَ وَلِلْمَشْيَبِ وَمَنْ عَلاهُ مِنْ الْأَمْثَالِ قَائِبَةٌ وَقُوبٌ^(١)
وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَرُوةَ بْنِ أَدْنِيَّةَ :

لَقَدْ عَلِمْتُ وَمَا الْإِشْرَافُ مِنْ خَلْقِي أَنْ الَّذِي هُوَ رَزَقِي سَوْفَ يَأْتِينِي
أَسْعَى لَهُ فَيُعَنِّيَنِي تَطْلُبُهُ وَلَوْ قَعَدْتُ أَتَانِي لَا يُعَنِّيَنِي

قوله : «وما الإشراف من خلقي» فالإشراف : الحرص . ويأتي في بعض الكتب : وما الإسراف . وكان الذي أوقع في التصحيف وجود الكلمة في سياق الرزق وطلبه .

ومما يتصل بالجهل بغريب كلام العرب ، الجهل بأنماط التعبير عند القدماء ، قرأت في ترجمة أحدهم : «وكان فيه عزة وثقة» ، وهذا الوصف ، وإن كان له وجه ومحمّل ، فإنه لم يُعرف في تعبيرات الأقدمين ، أصحاب كتب التراجم ، وصحة العبارة : «وكان فيه غيرة وأناة» .

ويتصل بذلك أيضا الجهل بسياق الكلام ، فمن ذلك ما رأيت في بعض الكتب ، في أثناء الحديث عن قراءة : (هؤلاء بناتي هن أطهر لكم)^(٢) بنصب «أطهر» ، قال : «وقال أبو عمرو بن العلاء : «من قرأ : هن أطهر» ، بالفتح ، فقد تربّع في الجنة» ، وقوله : «في الجنة» تصحيف منكر ، والصواب : «فقد تربّع في لحنه» ، وهذا التصحيف إنما نشأ عن الجهل بسياق الكلام ، فإن مقتضاه أن أبا عمرو يحب هذه القراءة ، ويُصححها ، مع أنه يكرهها ، ويشنع على من قرأ بها . ولو أن المحقق عُني بتخريج هذه القراءة من مظانها لوجد التصريح بكلمة «الحن» عند سيويه ، وابن جني ، وابن الجوزي^(٣) .

ثامنا : الجهل بمصطلحات العلوم . فمن ذلك ما سمعته من شيخنا عبد السلام هارون - حفظه الله - وكان يناقش رسالة جامعية ، وجاء فيما كتبه الطالب ، عن بعض من يتحدث عنهم : قال : «وفقد سمعته في البلد الفلاني» فسأله شيخنا : ما معنى «فقد سمعته» ؟ فأجاب الطالب : لعله فعل فعلا شائنا استحق به أن يُعاب

(١) الأمثال لأبي عبيد ص ٣٣٧ ، وجمهرة الأمثال ٢٨٠/١ ، وقد جاء هذا في كلام لعمر بن الخطاب ، رضي الله عنه . انظر الفائق ١١/٢ ، ومثال الطالب ص ٣١١ ، وحواشيه .

(٢) سورة هود ٧٨

(٣) ينظر الكتاب ٣٩٦/٢ ، والمحتسب ٣٢٥/١ ، وطبقات القراء ٢٦١/٢ ، وهذا التصحيف المنكر جاء في كتاب «مختصر في شواذ القرآن» ص ٦٠ ، وقد صرحت باسم الكتاب هنا - وخالفته منهجي في عدم ذكر أسماء الكتب التي وقع فيها التصحيف - لأن ذلك يتصل بكتاب ربنا عز وجل ، وهو أعلى وأجل من أن يجامل فيه .

ويفقد ذِكْرَهُ وسمِعَتَهُ . فقال الشيخ : ليس الأمر هكذا ، وإنما الصواب : « وفقد
أُسْمِعَتَهُ » أي سماعاته ومروياته التي حصلها من شيوخ ذلك البلد ، كما تقول : فقد
كتبه ، أو متاعه . والأسمعة جمع سماع .

ويتصل بهذا أيضا : أني حضرت مناقشة علمية ، وجاء في كلام الطالب ، عن
بعض العلماء ، قال : « وسمِعَهُ أبوه » فسأل المناقش الطالب : هل يُعقل أن يسمع
الولد أبوه ؟ فلم يُجِر الطالبُ جوابا ، وتوقف المناقش في هذه العبارة ، ثم قال : إنها
قلقة ، قلت : والعبارة صحيحة ولكن فيها تصحيف الضبط ، وصوابها : « وسمِعَهُ
أبوه » أي أحضره معه مجلس السماع ، وهذا شيء معروف في اصطلاح علوم
الحديث . قال الحافظ ابن كثير : « وينبغي المبارأة إلى إسماع الولدان الحديث
النبيوي ، والعادة المطردة في أهل هذه الأعصار ، وما قبلها بمُدَّ متطاولة ، أن الصغير
يُكتب له حضور إلى تمام خمس سنين من عمره ، ثم بعد ذلك يُسمَّى سماعاً ،
واستأنسوا في ذلك بحديث محمود بن الربيع : « أنه عَقَلَ مَجَّةً مَجَّها رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، في وجهه ، من دلو في دارهم ، وهو ابن خمس سنين » رواه
البخاري ، فجعلوه فرقاً بين السماع والحضور ، وفي رواية : « وهو ابن أربع سنين » .
وضبطه بعض الحفاظ بسن التمييز ، وقال بعضهم : أن يفرَّق بين الدابة والحصار ،
وقال بعض الناس : لا ينبغي السماع إلا بعد العشرين سنة ، وقال بعض : عشر ،
وقال آخرون : ثلاثون ، والمدار في ذلك كله على التمييز فمتى كان الصبي يعقل ،
كُتِبَ له سماع^(١) .

ومن الجهل بمصطلحات العلوم : قرأت في بعض ماكتب عن المعتزلة :
« التجويز » بالزاي ، والصواب : « التجوير » بالراء ، ومن مبادئهم : التعديل ،
والتجويز ، وعدل ، وجار .

ومن ذلك أيضا : أن يصف أحدهم مخطوطةً بها سَقَطٌ فيقول :
وبالنسخة خُرْمٌ . بضم الخاء المعجمة ، والصحيح : « خرم » بالفتح ، وهو مضطللح
عروضي ، نقله علماء المخطوطات ، واستعملوه للدلالة على ما يكون بالنسخة من
سقط .

على أن مصطلحات العلوم نفسها قد تَغَرَّ وتَجَرَّ إلى التصحيف، فمن ذلك ما رأيته في بعض كتب التراجم: «حَدَّثَ بَيْسِير»، وهذا من اصطلاحات علماء الجرح والتعديل، فإذا أكثر الراوي من التحديث، قالوا: «حَدَّثَ بالكثير» أو: «حَدَّثَ الكثير»، وإذا كان مقلداً، قالوا: «حَدَّثَ بَيْسِير» فالعبارة صحيحة، ولكن لم يكن الموضوعُ مَوْضِعَهَا، والصواب: «وَحَدَّثَ بَيْسِير»، كما تقول: وحَدَّثَ بمكة، أو بمصر، أو ببغداد. وتُسْتَر: بلد معروف. وهذا مدخلٌ صالح للحديث عن التصحيف الناشيء عن الجهل بأسماء البلدان:

وهو النوع التاسع: قرأت في بعض الكتب، في أثناء سَنَد: «وعلي بن عثمان بن محمد ابن الشمس لؤلؤ، وأخته زينب، بقراءتي عليهما، بيت لها من غوطة دمشق»، وقوله: «بيت لها» تصحيف، والصواب: «بيت لَهَا»، وبيت لَهَا، كما ضبطه ياقوت: بكسر اللام وسكون الهاء، وياء، وألف مقصورة: قرية مشهورة بغوطة دمشق^(١).

ومن ذلك أني قرأت في بعض الكتب، قول ابن أحمر: لَوَكُنْتُ بِالطَّبَسَيْنِ أَوْ بِالْأَلَةِ أَوْ بِرَبْعَيْصٍ مَعَ الْجَنَانِ الْأَسْوَدِ وقوله: «أو بالألة» علّق المحقق عليه بقوله: «الألة: اسم موضع، لم أجد لها ذكراً إلا هنا» قلت: وهذا تصحيف، والصواب: «أو بالألة» والألة، بوزن حُثَالَة: موضع بالشام ذكره ياقوت، وأنشد البيت^(٢).

ومما يتصل بذلك الجهل بأسماء الكتب، ويقع فيها تصحيف كثير، أذكر منه أني سمعت بعضهم يقول في حديث إذا عي: «ذكره الراغب في مقرراته» والصواب: «في مفرداته»، وكتاب المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصبهاني معروف.

ومنه ما سمعته من طالب في مناقشة رسالة جامعية، ينسب للأصمعي كتاب النساء، وليس للأصمعي كتاب بهذا الاسم، وإنما هو كتاب النساء.

عاشراً: الإلْف. وهذا بابٌ للتصحيف واسع، يدخل منه الوهم إلى كثير مما يقرأ الناس ويكتبون. رَوَى أن عثمان بن أبي شيبة قرأ أول سورة الفيل هكذا:

(١) معجم البلدان ٢/٣٢٤

(٢) معجم البلدان ١/٣٢١

«آلم [ألف لام ميم] تركيف فعل ربك بأصحاب الفيل^(١)»، وكأن ذلك منه إما ألفه من هذا الافتتاح في أول سورة البقرة، وآل عمران، ونحوهما قال الحافظ الذهبي بعد أن حكى هذا التصحيف: «قلت: لعله سبق لسان، وإلا ف قطعاً كان يحفظ سورة الفيل، وهذا تفسيره قد حملة الناس عنه^(٢)».

وأكثر ما يظهر تصحيف الإلف، في ضبط الأعلام والأنساب: ومن ذلك أن العادة جرت بأن كل اسم مكوّن من العين واللام والياء، فهو عليّ، وعلى ذلك يقرأون: عليّ بن رباح، والصواب في هذا: عليّ، بضم العين مصغراً، وهو عليّ بن رباح، كان ثقة عالماً، واسمه عليّ، وإنما صُغِرَ، قال أبو عبد الرحمن المقرئ: كانت بنو أمية إذا سمعوا بمولود اسمه عليّ قتلوه، فبلغ ذلك رباحاً، فقال: هو عليّ. قال الحافظ الذهبي بعد ذكر هذا الخبر: «قلت عليّ بن رباح، ولد في صدر خلافة عثمان، فلعله غيّر وهو شاب. توفي سنة ١١٤هـ - وقيل ١١٧هـ^(٣) وابنه موسى بن عليّ بن رباح، إمام حافظ صالح، وكان من ثقات المصريين في الحديث، مات بالأسكندرية سنة ١٦٣هـ، قيل: كان يكره من يسمّى أباه عليّاً، ويقول: لا أجعل في جُلّ من يقول: عليّ^(٤)».

وكذلك جرت عادة الناس، أن يقرأوا كل اسم مكوّن من العين والباء والياء والذال والتاء: عبيدة، بالتصغير، وعلى ذلك يقولون: عبيدة السلماني، والصواب: عبيدة، بفتح العين وكسر الباء، وهو عبيدة بن عمرو السلماني، الفقيه الكوفي. كان أحد الأعلام. توفي سنة ٧٢هـ.

وفيما يتصل بتصحيف الأنساب: ألف الناس أن كل نسبة، حروفها القاف والراء والشين، فهي القرشيّ، نسبة إلى قريش، وعلى ذلك يقولون في ترجمة ابن النفيس، الطبيب المشهور: «علي بن أبي الحزم القرشيّ» والصواب: القرشيّ. بفتح القاف وسكون الراء، نسبة إلى قرش، وهي بلدة فيما وراء النهر^(٥).

(١) شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف ص ١٢، وتحقيق النصوص ونشرها ص ٦٤

(٢) ميزان الاعتدال ٣/٣٨، وقد سبق دفاع الحافظ ابن كثير عن عثمان بن أبي شيبة.

(٣) سير أعلام النبلاء ٧/٤١٣، وانظر ٦/١٠١

(٤) الجرح والتعديل (القسم الأول من المجلد الرابع) ص ١٥٣

(٥) عيون الأنباء في طبقات الأطباء ٢/٢٤٩، وطبقات الشافعية الكبرى ٨/٣٠٥، والأعلام ٤/٢٧٠

والتصحيفات من هذا الباب إلى الكثرة ما هي^(١).

وبعد : فهذه عشرة أسباب للتصحيف ، ولست أزعم أنها الأسباب الوحيدة لحدوث هذه الظاهرة ولكنها - فيما أرى - تمثل جماع القول فيها .

وواضح من ذكر هذه الأسباب وشواهد ما أن علاج هذه الظاهرة الخطيرة لا يكون إلا بمعرفة دقيقة بأسرار اللغة وخصائص مفرداتها وتراكيبها ، وتصرف هذه المفردات والتراكيب في كلام العرب ، ثم إلمام كاشف بتاريخ هذه الأمة العربية ، وأحوال رجالها وكتبها ومصطلحات علومها ، وكل ما يمت إليها بسبب . وهذا لازم لكل من يشتغل بتراث الأمة ، ويستوي فيه من ينشر نصاً ، أو يقيم درساً .

وأحب قبل ختام كلمتي هذه ، أن أذكر مثالين من التصحيف ، كشفهما وأصلحهما عالمان من المعاصرين ، تمثلت فيهما هذه المعرفة الدقيقة باللغة وأسرارها :

المثال الأول : ماشاع وذاع عن الشيخ أحمد الزين ، حين كان يعمل مع الأستاذ أحمد أمين ، في تحقيق كتاب «الإمتاع والمؤانسة» لأبي حيان التوحيدي ، ووفقاً أمام قول أبي حيان في وصف مسكويه : «وأما مسكويه فقير بين أغنياء وغبي بين أنبياء»^(٢) . وواضح أن هذه الجملة الثانية غير مستقيمة ، فما هي الصلة بين الغباوة والنبوة . وانقضى المجلس دون أن يصل إلى العبارة إلى حل . فلما كان الغد أقبل الشيخ الزين متهلاً فرحاً ، وقال : وجدتها ؛ لابد أن تكون : «وكان غيباً بين أنبياء» . وإن تعجب فعجب أن الشيخ أحمد الزين هذا كان كفيف البصر^(٣) ، وصدق أحكم الحاكمين : (فإنها لاتعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور^(٤)) .

(١) ولن أدع الحديث عن تصحيفات الأعلام ، حتى أشير إلى ما يقع فيه بعضهم من قراءة فعل من الأفعال على أنه اسم علم ، أو قراءة اسم على أنه فعل .

ومن ذلك ما جاء في كتاب «حياة محمد» صلى الله عليه وسلم ، ص ٤٣ ، في أثناء الحديث عن ضلالات الوثنية وعبادة الأصنام . يقول مؤلفه الدكتور محمد حسين هيكل ، رحمه الله :

«وإن الذين زاروا كنيسة القديس بطرس ، في رومية ، ورأوا قدم تمثال القديس تبريها قبلات عبادة المؤمنين ، حتى لتضطر الكنيسة إلى تغييرها كلها انبرت ، ليعذبون أولئك الذين لم يكن الله قد هداهم إلى الإيمان ، إذ يرون تناحر جيرانهم النصارى ، وبقاء طقوس الوثنية فيهم» . إلى آخر مقال .

وجاء في فهرس الأعلام من الكتاب ص ٥١٢ ، في حرف التاء : «القديس تبريها» . فهذا الذي صنع الفهرس ظن أن الفعل «تبريها» إنما هو اسم القديس . والدكتور هيكل رحمه الله بريء من هذا الوهم ، فقد ذكر في كلمة الشكر ، من ص ٤٩٧ ، أساءة الأساتذة الذين وضعوا فهرس الأعلام .

(٢) الإمتاع والمؤانسة ٣٥/١

(٣) أحمد الزين هذا : شاعر مصري ، كان يقال له : الراوية ، لكثرة ما يحفظه . وكان يعمل بالقسم الأدبي بدار الكتب المصرية . توفي سنة ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م . الأعلام ١٢٩/١

(٤) سورة الحج ٤٦

والمثال الثاني : حدثني به شيخي الجليل عبد السلام هارون - حفظه الله - قال : كنت أعمل في تحقيق كتاب الحيوان للجاحظ ، وجاءت هذه العبارة في الحديث عن أثر البيئة في العقيدة . قال الجاحظ : «فإن تعجبت من استسقاطي لعقل كسرى أبرويز وآبائه وأحبابه ، وقرايينه وكتابه وأطبائه»^(١) يقول شيخي عبد السلام : فضبطت كلمة «أحبابه» بكسر الحاء وتشديد الباء ، على أنها جمع حبيب ، وقد نبهني الشيخ عبد الرحيم محمود^(٢) ، إلى أن هذا الضبط خطأ ، وأن صوابه : «وأحبابه» بسكون الحاء وتخفيف الباء . والأحباء : جمع حَبَّاء ، بالتحريك ، وهو جلسُ الملك وخاصته ، وذلك هو المناسب لسياق الكلام .

ولعلَّ في كل هذا الذي ذكرت دليلاً على أن تحقيق النصوص ليس بالأمر الهين ، وأنا حين ندعو أبناءنا طلبة الدراسات العليا ، إلى تحقيق النصوص ، لاندعوهم إلى كسلٍ عقليٍّ ، أو نُعْطِلُ ملكاتهم في الدرس والبحث ، ولكننا نأخذهم أخذاً إلى تاريخهم ولغتهم ، ونعمِّقُ انتباههم إلى هذه الحضارة الشائخة الذرى ، المترامية الأطراف ، ولسنا في دعوتنا هذه نريد أن يتحول أبناءنا كلُّهم إلى محققي تراث وناشري نصوص ، لكننا نستمسك بقوله تعالى : (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون)^(٣) . وكلمة أخيرة : إن الاشتغال بالتراث موقف حضاريٍّ ، وليس نبشاً في القبور ، واهتماماً بالرَّيم والبلى .

وعيرها الواشون أني أحبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها^(٤)
ونستغفر الله مما طغا به القلم ، أو زلَّ به اللسان : وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وكتب

أبرأوى

محمود محمد الطناحي

(١) الحيوان ٣٢٧/٥

(٢) كان رحمه الله من جلة المشايخ بالقسم الأدبي بدار الكتب المصرية ، وهو الذي صحح طبعة دار الكتب الأولى من «أساس البلاغة» ، ويقولون : إن له فضلاً ظاهراً على الدكتور طه حسين ، ولم أعرف تاريخ وفاته ، يرحمه الله .

(٣) سورة التوبة ١٢٢

(٤) البيت لأبي ذؤيب الهذلي وعُثِلَ به عبد الله بن الزبير ، رضي الله عنهما ، لما قيل له : يا ابن ذات النطاقين ، أراد أن نطاقها لا يرض منه فيعير به ، ولكنه يرفع منه ويزيله نبلاً . النهاية ١٦٥/٣

فهرس المراجع

(أ)

أباطيل وأسار. لمحمود محمد شاكر. مطبعة المدني. القاهرة ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م
الأعلام. لخير الدين الزركلي. الطبعة الرابعة. دار العلم للملايين - بيروت لبنان

١٩٧٩م

أمالى ابن الشجري. حيدر أباد. الهند ١٣٤٩هـ
الإمتاع والمؤانسة. لأبي حيان التوحيدى. تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين. لجنة

التأليف والترجمة والنشر. القاهرة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م

الأمثال. لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش.
مركز البحث العلمى وإحياء التراث الاسلامى. كلية الشريعة - جامعة الملك عبد

العزیز - مكة المكرمة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

الأنساب للأسمعاني. الجزء الثانى. تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي. حيدر أباد.

الهند ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م

(ب)

الباعث الحثيث، شرح اختصار علوم الحديث. لابن كثير. شرح الشيخ أحمد محمد
شاكر. دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان. بدون تاريخ. مصورة عن الطبعة
المصرية بمكتبة محمد علي صبيح وأولاده ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م

(ت)

تاج العروس شرح القاموس. للمرئضى الزبيدي. طبعة القاهرة. ١٣٠٦هـ
تحقيق النصوص ونشرها. لعبد السلام محمد هارون. الطبعة الثانية. مطبعة المدني.

القاهرة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م

تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى. للسيوطى. تحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد
اللطيف. دار الكتب الحديثة. القاهرة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م

التصحيح والتحرير = شرح مايقع فيه التصحيح والتحرير .
تصحيفات المحدثين . لأبي أحمد العسكري . تحقيق الدكتور محمود ميرة . القاهرة
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

التنبيه على حدوث التصحيح . لحمزة بن الحسن الاصفهاني . تحقيق محمد أسعد
طلس ومراجعة أسماء الحمصي وعبد المعين الملوحي . دمشق ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨هـ
تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني . حيدر آباد الهند ١٣٢٥هـ
تهذيب اللغة . للأزهري . الجزء الاول . تحقيق عبد السلام محمد هارون . المؤسسة
المصرية العامة . القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م

(ج)

الجرح والتعديل . لابن أبي حاتم الرازي . حيدر آباد . الهند ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م
جمهرة الامثال . لأبي هلال العسكري . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . والدكتور
عبد المجيد قطامش . المؤسسة العربية الحديثة . القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م

(ح)

حياة محمد . للدكتور محمد حسين هيكل . مطبعة مصر ١٣٥٤هـ
الحيوان . للجاحظ . تحقيق عبد السلام محمد هارون . مطبعة مصطفى البابي
الخليبي . القاهرة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م

(خ)

الخصائص . لابن جني . تحقيق الشيخ محمد علي النجار . دار الكتب المصرية .
القاهرة ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م

(د)

ديوان أبي نواس . نشره أحمد عبد المجيد الغزالي . مطبعة مصر ١٩٥٣م

(ذ)

ذيل مشبه النسبة . للذهبي . تأليف تقي الدين محمد بن رافع السلامي . تحقيق
الدكتور صلاح الدين المنجد . دار الكتاب الجديد - بيروت . لبنان ١٣٩٦هـ -
١٩٧٦م

(ر)

ربيع الأبرار. للزحشري. تحقيق الدكتور سليم النعيمي. بغداد ١٩٧٦م

(س)

سير أعلام النبلاء للذهبي : الجزء السادس . تحقيق حسين الأسد ، والجزء السابع تحقيق علي أبوزيد . أشرف عليهما وخرّج أحاديثهما شعيب الأرنؤوط . مؤسسة الرسالة . بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

(ش)

شرح أشعار الهذليين . صنعة السّكّري . تحقيق عبد الستار فراج . ومراجعة محمود محمد شاكر . دار العروبة . القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م
شرح مايقع فيه التصحيف والتحرّيف . لأبي أحمد العسكري . تحقيق عبد العزيز أحمد . مطبعة مصطفى البابي الحلبي . القاهرة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م

(ص)

الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري . تحقيق أحمد عبد الغفور عطار . مطبعة محمد حلمي المنياوي . القاهرة ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م

(ع)

غريب الحديث . للخطّابي . تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي . وخرّج أحاديثه عبد القيوم عبد ربّ النبي . مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي . كلية الشريعة . جامعة أم القرى - مكة المكرمة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

(ف)

الفائق في غريب الحديث . للزحشري . تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم . مطبعة عيسى البابي الحلبي . القاهرة . الطبعة الثانية ١٣٩١هـ - ١٩٧١م
الفهرست . لابن النديم . تحقيق رضا تَجْدُد بن علي . طهران ١٣٩١هـ - ١٩٧١م

(ق)

القاموس المحيط . للفير وازابادي . القاهرة ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣ م

(ك)

الكتاب . لسيبويه . تحقيق عبد السلام محمد هارون . القاهرة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م

(ل)

لسان العرب . لابن منظور . بولاق مصر ١٣٠٠ هـ

(م)

مجمع الأمثال . للميداني . تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد . مطبعة السنة
المحمدية . القاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م

مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية . جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم .
طبعة مكتبة المعارف . الرباط - المغرب الأقصى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

محاضرات الأدباء . للراغب الأصبهاني . جمعية المعارف المصرية . القاهرة ١٢٨٧ هـ
المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات . لابن جني . تحقيق عبد الحليم النجار وعلي
النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة
١٣٨٦ هـ

مختصر في شواذ القرآن . لابن خالويه . نشر براجستراسر . المطبعة الرحمانية بمصر
١٩٣٤ م

المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري . تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابي .
مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية بغداد ١٩٧٨ م

معجم البلدان . لياقوت الحموي . مكتبة الخانجي . القاهرة ١٣٢٣ هـ - ١٩٠٦ م
معرفة علوم الحديث . للحاكم النيسابوري . تصحيح الدكتور السيد معظم حسين .
المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع . بيروت . لبنان الطبعة الثانية ١٩٧٧ م
المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة . للحافظ
السخاوي . تصحيح الشيخ عبد الله محمد الصديق ، وتقديم الشيخ عبد الوهاب عبد



اللطيف . بيروت ١٣٩٩ هـ . مصورة عن طبعة القاهرة ١٣٧٥ هـ .
مقدمة ابن الصلاح . دار الحكمة . دمشق ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م
منال الطالب في شرح طوال الغرائب . لابن الأثير . تحقيق الدكتور محمود محمد
الطناحي .
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي . كلية الشريعة - جامعة أم القرى .
مكة المكرمة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
ميزان الاعتدال في نقد الرجال . للذهبي . تحقيق علي محمد البجاوي . مطبعة عيسى
البابي الحلبي . القاهرة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م

(ن)

النهاية في غريب الحديث والأثر . لابن الأثير . تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي .
مطبعة عيسى البابي الحلبي . القاهرة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م

(و)

(ط)

طبقات الشافعية الكبرى . لابن السبكي . تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو .
والدكتور محمود محمد الطناحي . مطبعة عيسى البابي الحلبي . القاهرة ١٣٨٣ هـ -
١٩٦٤ م
طبقات القراء . المسمى غاية النهاية . لابن الجزري . نشر براجستراسر . مطبعة
السعادة . القاهرة ١٣٥٢ هـ

(ع)

عيون الأنباء في طبقات الأطباء . لابن أبي أصيبعة . القاهرة ١٣٠٠ هـ

(غ)

غريب الحديث لابن قتيبة . تحقيق الدكتور عبد الله الجبوري . مطبوعات وزارة
الأوقاف العراقية . بغداد ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م
الغيث المسجم في شرح لامية العجم . لصالح الدين الصفدي . دار الكتب
العلمية . بيروت . لبنان ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

(ن)

النهاية في غريب الحديث والأثر. لابن الأثير. تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي .
مطبعة عيسى البابي الحلبي . القاهرة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م

(و)

وفيات الأعيان لابن خلكان . تحقيق الدكتور إحسان عباس . دار صادر . بيروت -
لبنان ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م